

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٣٦

الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1531808 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقبَ الدائم عن دولة فلسطين التي لها مركز مراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة المجلس اليوم بمعلومات عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، التي ما زالت للأسف الشديد مقلقة إلى حدّ بعيد.

وقد شهدنا اليوم مثالاً آخر على العنف المتصاعد عندما أضرمت مجموعة كبيرة من الفلسطينيين النار في المجمّع الذي يحتوي على المكان المقدس لضريح النبي يوسف في مدينة نابلس بالضفة الغربية. ولحسن الحظ لم يبلغ عن إصابات، ولكن لحقت أضرار جسيمة بالمكان. وكما هو الحال مع العديد من الحوادث المميتة التي وقعت خلال الأسابيع الأخيرة، يدين الأمين العام بقوة هذا العمل الذي يستحق الشجب ويدعو إلى تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة على وجه السرعة. وترحب الأمم المتحدة بإدانة الرئيس عباس لهذا الحريق المتعمّد وبإعلانه تشكيل لجنة لإجراء تحقيق كامل في الجريمة.

ويمثل هذا الحادث تطوّراً مثيراً للقلق بصفة خاصة في ضوء بعده الديني. وندعو جميع الأطراف إلى احترام حرمة الأماكن المقدسة ورفض جميع العناصر المتطرفة التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية وإلى تحويل الحالة الراهنة من كفاح وطني إلى كفاح ديني. وإذا حالفها النجاح في تلك الجهود، يمكن أن تكون العواقب كارثية على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، مع تداعيات خطيرة في جميع أنحاء المنطقة.

ويأتي هذا الحادث الأخير في أعقاب الأسبوع الدامي في الضفة الغربية والقدس والقدس الشرقية. فقد سُجّل ١١ هجوماً ضد الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية، مما أدى إلى وفاة ٤ إسرائيليين و ٩ فلسطينيين وجرح ١٦ إسرائيلياً و ٤ فلسطينيين. ووردت تقارير أيضاً عن ثلاثة حوادث طعن وصدم ضد الإسرائيليين في إسرائيل، مما أدى إلى إصابة ١٠ إسرائيليين وجرح ثلاثة من الفلسطينيين المشتبه فيهم. وفي غزة، توفّي فلسطيني سابع متأثراً بجراحه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بعد صدام مع جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من حاجز أمني في اليوم السابق لذلك. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، توفيت امرأة فلسطينية وطفلها البالغ ٤ سنوات من العمر في غزة بعد أن أدّت غارات جوية إسرائيلية على مواقع حماس إلى انهيار بناء. وكانت الضربات الجوية رداً على هجمات صاروخية على جنوب إسرائيل في اليوم السابق، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد أطلق المقاتلون الفلسطينيون ما لا يقل عن ثمانية صواريخ باتجاه إسرائيل خلال الأسبوع الماضي وحده، لم تصل

معظمها إلى أهدافها وسقطت في أراضي غزة، وقد اعترض نظام القبة الحديدية واحداً منها. وأجريت تجارب لإطلاق صاروخ آخر في البحر، وردت قوات الدفاع الإسرائيلية على ذلك بطلقات تحذيرية، مما أدى إلى إصابة أحد الفلسطينيين. وحتى يوم أمس، قُتل ما مجموعه ٧ إسرائيليين و ٣٢ من الفلسطينيين، بما في ذلك أولئك الذين يدعى أنهم قاموا أو حاولوا القيام بهجمات. ووردت تقارير عن أن حوالي ١٢٤ إسرائيلياً، بما في ذلك بعض أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وما يزيد عن ١١٨ ١ فلسطينياً قد أصيبوا بجراح منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر.

ومنذ تلك الهجمات الأخيرة، أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغّر لشؤون الأمن مجموعة واسعة النطاق من التدابير الأمنية الجديدة، التي تنفذ بالفعل. وقد عززت قوات الدفاع الإسرائيلية بالفعل إلى حد كبير من وجودها في مراكز المدن الإسرائيلية، في حين تم تطويق العديد من الأحياء العربية في القدس الشرقية على يد قوات الأمن، مع سد طرق الوصول إليها ونصب نقاط التفتيش. وفي أعقاب التدهور الذي بدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر، أعادت السلطات الإسرائيلية أيضاً فرض عدد من القيود على التنقل في الضفة الغربية، ولا سيما إعادة تزويد ١٦ من نقاط التفتيش بالعناصر بعد أن كانت قد تُركت بلا عناصر. ونُصبت نقاط التفتيش المرتجلة في أكثر من ١٠٠ من المواقع في الضفة الغربية لفترات متفاوتة.

ويجري اتخاذ تدابير إضافية بهدف ردع الإرهابيين المحتملين عن شن هجمات. وسيتم هدم بيوت المتهمين بتنفيذ هجمات إرهابية في غضون عدة أيام من أي هجوم، وسحب الإقامات الدائمة من أسرهم إن كانوا من المقيمين في القدس الشرقية وليسوا من المواطنين الإسرائيليين. وقد سبق أن تم نسف مبنيين هذا الشهر وختم ثالث بصورة جزئية. غير أن تلك الإجراءات تبعت هجمات وقعت في عام ٢٠١٤. وتم تشريد ما مجموعه ٣٠ فلسطينياً، من بينهم ٢٠ طفلاً، نتيجة لعمليات الهدم تلك.

وقد حافظت الأمم المتحدة على موقف ثابت بشأن هذه القضايا. فالعقاب الجماعي، بما في ذلك هدم المنازل، يؤدي إلى نتائج عكسية ويتعارض مع القانون الدولي، وقد قمنا بحث إسرائيل على التوقف عن تلك الممارسة الضارّة. والواضح أنه لا يمكن حلّ الأزمة الحالية عن طريق التدابير الأمنية وحدها. إن استمرار الاحتلال وتضاؤل احتمالات تحقيق التطلعات الفلسطينية في إقامة الدولة قد أدّى إلى تحويل الاستياء الفلسطيني المتأجج منذ زمن طويل إلى سورة غضب عارم. وقد تفاقم هذا الواقع المرير بسبب تزايد صعوبة الحالة الاقتصادية والظروف المزرية، بما في ذلك شحّ فرص العمل للشباب. كما أن استمرار الأنشطة الاستيطانية وتوسعها يواصل التقليل من الأمل ومن إمكانية إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء. إن فقدان المنظور السياسي بهذه الصورة هو العامل المنفرد الأكثر ضرراً من العوامل التي تسهم في الغضب والإحباط اللذين يؤججان حالة العنف التي نشهدها اليوم.

وإزاء هذه الخلفية، هناك عدد من العوامل التي أشعلت الأزمة الحالية. وكانت التوترات في الأماكن المقدسة في القدس بمثابة المحرض الرئيسي. أمّا التصريحات من جانب العناصر المتطرفة الفلسطينية والإسرائيلية، معززة كذلك ببعض الأصوات المؤيدة، فقد أوحت بأن إسرائيل تهدف إلى تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة. وهذا الخوف قد ترددت أصداؤه على نطاق واسع في العالم العربي. والتأكيدات المتكررة لرئيس الوزراء نتانياهو على أن إسرائيل ليس لديها النية لتغيير الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة كانت موضع ترحيب، ولكن هذه التصورات لن تتغير إلاّ عندما تتبع تلك التأكيدات إجراءاتٌ ملموسة، استنادا إلى الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والأردن.

والعامل الثاني الذي يغذي التصعيد هو النهج المتشدد الواضح الذي تنتهجه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. فالانتشار

الواسع للقطات الفيديو التي عرضت فيها عدة حوادث أججت المزيد من الهجمات، وأثارت تساؤلات خطيرة بشأن المستوى المناسب لاستخدام القوة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية والشرطة. وقد دعا الأمين العام إلى إجراء تحقيق شامل في جميع تلك الحالات. ومن الواضح أن مثل هذه الحوادث لا تؤدي سوى إلى تفاقم الوضع، مما يفضي إلى دائرة مفرغة من سفك الدماء بشكل عبثي. ونحن نقدّر الجهود الإسرائيلية التي تهدف إلى خفض قوة الرد على ذلك، لا سيما في قطاع غزة بعد مقتل المتظاهرين خلف الجدار الفاصل على نحو لا يمكن تبريره، ونشجع على ممارسة المزيد من ضبط النفس عندما لا يكون هناك أي خطر وشيك على الحياة أو وقوع إصابات خطيرة.

أخيرا، لقد شهدنا أن تأثير وسائط التواصل الاجتماعي والتصريحات التي تفتقر إلى المسؤولية أدّت دورا مثيرا في هذا التصعيد. وفي هذا السياق، ثمة لوم كبير يوجه إلى كلا الجانبين، لكننا نرحب بالجهود التي بذلها الزعماء في الأيام الأخيرة للتخفيف من حدة تصريحاتهم. ونحن ندعو زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والسياسيين من جميع الجهات إلى تهدئة اللهجة التي يستخدمونها في هذا الصدد، وإلى العمل معا من أجل تهدئة الوضع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين): السيد الرئيس، أود في بداية كلمتي أن أهنئ البلد الصديق إسبانيا على توليه رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، معربا عن تقديري لكم على قيادتكم وكفاءتكم في القيام بهذه المهمة على أحسن وجه. كما أتوجه إليكم بالشكر على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة الطارئة للمجلس. كما أعرب عن شكرنا وتقديرنا للبلد الصديق الاتحاد الروسي على رئاسته القديرة للمجلس في الشهر المنصرم. وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير إلى السيد زيريهون، الأمين العام المساعد، على تقديم إحاطته الاعلامية لنا قبل قليل.

نأتي إليكم اليوم طالبين تدخلكم العاجل لوقف هذا العدوان الغاشم الذي يتعرض له شعبنا الفلسطيني الاعزل، وما تتعرض له مقدساتنا من انتهاكات جسيمة من قبل الاحتلال العسكري الإسرائيلي والمستوطنين الاسرائيليين والمتطرفين. لقد وثّقنا تفاصيل هذا العدوان الهمجي الشرس من خلال خمس رسائل أرسلناها إليكم في الأيام العشرة الماضية، وراح ضحيته منذ بداية هذا الشهر أكثر من ٣٥ شهيدا، من بينهم عدد كبير من الأطفال، وأكثر من ١ ٥٠٠ جريح بالرصاص الحي والمطاطي ووسائل أخرى، غالبيتهم من القاصرين الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٨ عاما.

ولقد شاهدنا جميعا عبر القنوات الفضائية ووسائط التواصل الاجتماعي الاعدامات الميدانية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين، واعتقالها لأعداد كبيرة منهم لا لسبب سوى لمشاركتهم في مسيرات احتجاجية ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الوحشية وغير القانونية، وسعيهم إلى إنهاء هذا الاحتلال.

ولا يزال المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف يتعرضان لعدوان مستمر من سلطات الاحتلال والمتطرفين الإسرائيليين الذين يريدون فرض التغيير الزماني والمكاني للوضع القائم منذ سنوات طويلة، الأمر الذي يشكل استفزازا وتحريضا يثير مشاعر شعبنا أجمع ويولّد أسباب تدهور الأوضاع بشكل خطير منذ أيلول/سبتمبر الماضي، وينذر بتحويل الصراع إلى صراع ديني يحرق الأخضر واليابس في طريقه. وتتحمل اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية وحدها عن جرّنا إلى هذا المربّع الخطير. ولا بد

من مساءلتها عن انتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الاطار، فإن الاستيطان غير القانوني وتغوّله خاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، يشكل الأرضية الخصبة لهذه الظواهر الإرهابية التي يعاني منها شعبنا، ولا يمكن أن تُفتح آفاق لعملية سياسية مجدية دون توقفه بشكل فوري وكامل.

ولقد آن الأوان لإيقاف اسرائيل عند حدها وإجبارها على الانصياع لتعهداتها والتزاماتها وفقا لهذه النصوص، ولعدم السماح لها بأن تستمر في الإفلات من العقاب على ارتكابها هذه الجرائم بحق شعبنا في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويجب أن يحاسَب المسؤولون الإسرائيليون عن هذه الجرائم، وكذلك المستوطنون الارهابيون الذين ارتكبوا أعمالا إرهابية بشعة، كحرق عائلة دوابشة في منتصف الليل في بيتهم، مما أدى إلى استشهاد رضيع عمره ١٨ شهرا ووالديه وحرق شقيقه البالغ من العمر ٤ سنوات، حيث لا يزال يصارع الموت في المستشفى. ويقول وزير الحرب الإسرائيلي، أيلون، إنه يعرف الإرهابيين الذين قاموا بهذا العمل الارهابي المشين، ولكنهم حتى هذه اللحظة ليسوا قيد الاعتقال لينالوا العقاب الذي يستحقونه على عملهم الإرهابي. أليس هذا تغطية وتواطؤا من قبل الحكومة الإسرائيلية؟

ويزيد الاحتلال بطشه بمحاصرة وعزل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، بعقاب جماعي يشكل خرقا سافرا لأحكام القانون الانساني الدولي، وبهدم منازل عائلات المناضلين الفلسطينيين، وبتشكيل المزيد من الميليشيات اليهودية المسلحة، كما دعا إلى ذلك رئيس بلدية القدس الغربية، ورئيس بلدية المستوطنين الاسرائيليين في القدس الشرقية المحتلة كذلك.

إن هذا العدوان والبطش والارهاب لن يكسر إرادة شعبنا ولن يضعف تصميمنا على المقاومة التي طابعها العام سلمي لإنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال لدولتنا الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرفية. وإننا نحيّي من على هذا المنبر شعبنا العظيم في جميع أماكن تواجده على صموده ووحدته وتضحياته، وننحي إجلالا وتقديرا لشهدائنا الأبرار، وننحي احتراما وإجلالا لجرحانا البواسل، ونشد بأيدينا على أيدي أسرانا الأبطال الصامدين في سجون الاحتلال بشموخ وكبرياء.

إن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة لإدانة هذا العدوان والعمل على وقفه فورا وإرغام إسرائيل على سحب تشكيلاتها العسكرية المسلحة المتعددة فورا من نقاط التماس مع شعبنا، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة ومن محيط المسجد الأقصى والحرم الشريف، وضمان احترام الوضع القائم منذ زمن طويل لهذه الأماكن المقدسة قولا وعملا وضمان السماح لأهلنا ولكافة المسلمين أن يمارسوا شعائرهم الدينية بسلام وأمان. ولتحقيق كل ذلك، ولأننا لا نثق بكلام ووعود الحكومة الإسرائيلية في هذا الشأن، ولأن سلوكها المشين أصدق من كلامها فإنها قد تخلت عن مسؤوليتها كسلطة قائمة بالاحتلال في توفير الحماية للسكان المدنيين تحت الاحتلال وفق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فإنه أصبح من مسؤولية الأمم المتحدة ومسؤوليتكم كأعضاء في مجلس الأمن توفير الحماية لشعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى أن ينتهي الاحتلال عن أرض دولتنا الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، فلقد اعتمدتم عام ١٩٩٤ القرار ٩٠٤ في مجلسكم الموقر هذا بعد مذبحة الخليل على يد مستوطن إرهابي، وقد طالب القرار بتوفير الحماية لشعبنا في الأرض المحتلة وبتواجد دولي بشكل مؤقت ومراقبين لهذا الهدف. وكذلك طالب القرار الحكومة الإسرائيلية بسحب السلاح من أيدي المستوطنين.

إننا نطالبكم مجددا ليس فقط بتنفيذ هذا القرار وبقية قرارات مجلسكم الموقر وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بل وبالبدء في التعاطي بجدية وبشكل عاجل مع مسألة توفير الحماية الدولية لشعبنا، حيث أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى وتتطلب اهتمامكم الفوري.

وختاما، سيدي الرئيس، إن شعبنا الرازح تحت الاحتلال والذي يعاني من الظلم والاضطهاد والاحتلال لعقود طويلة يتساءل: متى سينتهي هذا الاحتلال؟ متى سيحظى الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال؟ فهل تستجيبون لندائه!

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد روئيت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): فيما نحن نجلس هنا اليوم، تواجه إسرائيل حملة إرهابية؛ فالرجال والنساء والأطفال يطعنون حتى الموت في الشوارع يوميا. لكن لم يكن هناك طلب لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن من أجلهم؛ ولم توجه دعوة للقيادة الفلسطينية لوقف التحريض على مهاجمتهم؛ ولم نسمع حتى همسة إدانة لهذه الأعمال من المجلس.

وأطلقت النار على إيتام ونعامة هينكين وقتلا أثناء استقلالهما سيارتهما. وكان أطفالهما الأربعة في المركبة يشاهدون والداهم وهما يقتلان أمام أعينهم – يعدمان.

أطلقت النيران على حاييم شافيف وأردى قتيلا على متن حافلة في مدينة القدس في طريق عودته إلى المترل من زيارة إلى طبيبه. صعد إرهابيان إلى الحافلة، وأغلقا الأبواب حتى لا يفر أحد، وبدأ بإطلاق النار على الراكب وطعنه. وكان حاييم شافيف ٧٨ عاماً. هذه مجرد أمثلة قليلة على ضحايا الإرهاب الفلسطيني الذين قضوا في صمت.

وخلال الشهر الماضي، أودى ٢٤ هجوما إرهابيا بحياة ثمانية إسرائيليين وجرح ٧٠، بمن فيهم مسؤول من منظمة العمل الدولية. ولا يزال خمسة عشر منهم في المستشفى. لقد امتدت هذه الموجة الإرهابية إلى الأمة بأسرها ولا تستثني أحدا؛ فهي تستهدف الشباب والمسنين يوميا. لا يشعر الإسرائيليون بالأمان أثناء سيرهم على الأقدام في الشوارع، إنهم يتجنبون ركوب الحافلة إلى العمل ويخشون على حياة أطفالهم في كل مرة يخرجون من البيت.

إننا نواجه عدوا على استعداد للموت من أجل القتل. هؤلاء الأشخاص الذين يقتلون المدنيين الأبرياء بدم بارد، لا يلتزمون بأي قانون وتخلوا عن حتى أبسط أنواع الأخلاق. إن إسرائيل تضطلع بكل السبل اللازمة للدفاع عن مواطنيها وتتصدى بشكل متناسب لهذه الهجمات. ليس لدى شك أنه إذا تعرض مواطنو الدول الأعضاء يوميا للطعن في الشوارع بالسكاكين أو أطلقت عليهم النار في الحافلات، ستتعامل قوات الأمن التابعة لها بنفس الطريقة.

لقد استمعنا في الإحاطة الإعلامية للأمانة العامة اليوم إلى ما يسمى بالسبب في تلك الحملة الإرهابية. إن السبب الجذري الحقيقي لتلك الموجه الإرهابية واضح. لقد كان الخطاب المؤجج للمشاعر والأكاذيب هي التي أشعلت الفتيل والتحريض هو الذي يذكي النيران. إن العنف الذي تواجهه إسرائيل الآن بدأ بالأكاذيب حول جبل الهيكل. اتهم الرئيس عباس باستمرار إسرائيل بمحاولة تغيير الوضع الراهن. وادعى قبل يومين فحسب أن ”إسرائيل تعتزم تهويد الأقصى“. وهذا كذب متعمد وخبيث. إن القادة الفلسطينيين، إذ يعلمون جيدا العواقب المترتبة على كلماتهم، قد كرروا نظرية المؤامرة المستهجنة، وهذا لا أساس له من الصحة.

لقد أعلن رئيس الوزراء نتنياهو، كما سمعنا اليوم، المرة تلو الأخرى، بما في ذلك من على منصة الجمعية العامة، أن

إسرائيل ملتزمة التزاما راسخا بالوضع الراهن. إننا نواصل حماية حق المسلمين في الصلاة في المسجد، وكذلك حرية جميع الأشخاص – المسلمين، والمسيحيين واليهود وغيرهم – في زيارة جبل الهيكل. إن الحقائق غنية عن البيان. لقد حافظت إسرائيل على مدى عقود على الوضع الراهن، وستواصل القيام بذلك. وأود أن أكون واضحا وضوح الشمس – لن توافق إسرائيل على أي وجود دولي في جبل الهيكل. وسيكون هذا الوجود تغييرا في الوضع الراهن.

ما فتئت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ تضطلع بكل ما في وسعها للحفاظ على قدسية هذا الموقع. إننا نفعل ذلك من منطلق الاحترام العميق والثابت بمبدأ الحرية الدينية والصلة التاريخية للأديان التوحيدية الثلاثة بجبل الهيكل. لكن من الواضح أن هذا الاحترام غير متبادل. إن القادة الفلسطينيين عازمون على محو التاريخ اليهودي وإنكار أي صلة تاريخية بين الشعب اليهودي وأقدس موقع بالنسبة لنا. وفي اقتراح طلب الفلسطينيون تقديمة أمس إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حاولوا القيام بذلك بالضبط. ويدعو هذا الاقتراح منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى إدراج الحائط الغربي/حائط البراق، موقع الصلاة اليهودية لآلاف السنين، باعتباره جزءا لا يتجزأ من المسجد الأقصى.

حينما يكاد ينعدم احترام القيادة الفلسطينية للأماكن المقدسة بالنسبة للشعب اليهودي عبر تاريخه، لا عجب في أن يتعامل الشعب الفلسطيني مع الموقع اليهودي المقدس بهذا الازدراء واللامبالاة. في الليلة الماضية، قام حشد من الفلسطينيين بإضرام النيران في قبر يوسف في نابلس، وهو موقع للصلاة والحج لليهود عبر الأجيال. هذا تدنيس وانتهاك صارخ لحرية العبادة. ولا يمكن تفسير الهجوم الشنيع على الموقع المقدس الوارد في الكتاب المقدس إلا بأنه تحريض وعدم احترام لدين وتراث الآخرين.

إن عدم احترام قدسية الأماكن المقدسة واضح أيضا في أعمال الفلسطينيين في جبل الهيكل. واستخدم الإسلاميون المتشددون مثيرو الشغب المسجد الأقصى نقطة إنطلاق للأعمال الاستفزازية المحسوبة والعنيفة. وعشية السنة اليهودية الجديدة، رشاشانا، قام الإسلاميون المتشددون بتخزين الحجارة والألواح والصفائح الخشبية ومفرقعات الألعاب النارية، فضلا عن قنابل المولوتوف الحارقة والأجهزة المتفجرة، لمنع اليهود، والمسيحيين، من زيارة جبل الهيكل.

إن الفلسطينيين وممثلي البلدان العربية يتكلمون عن قدسية الأماكن المقدسة الإسلامية، ولكن عندما دنّست المليشيات الإسلامية الأقصى، باستخدامه كمستودع للأسلحة، التزموا الصمت. وبدلا من ذلك، دافع الرئيس عباس عن أعمال الشغب هذه وأشعل الشرارة التي اضرمت النار في المنطقة. لقد أعلن قائلا:

”كل قطرة دم أُريقت في القدس ....، وكل شهيد سيكون في الجنة، وكل جريح سيكون له الثواب، إن شاء الله. ... الأقصى لنا والقيامة لنا كل شيء لنا، والكل لنا. لا يحق لهم أن يدنسوهما بأقدامهم القذرة“.

وأكرر لا يحق لليهود أن يدنسوهما بأقدامهم القذرة. هل يمكن لأي شخص أن يتصور ما ذا سيكون رد الفعل في ذلك الصدد لو أن أي قائد إسرائيلي، أو أي قائد آخر، تفوه بهذه العبارات المعبرة عن هذه المشاعر المشحونة بالكراهية؟ لما كان لمجلس الأمن حقا أن أضاع وقتا في الالتئام لأدانتها. ومع ذلك، عندما يدلي رئيس السلطة الفلسطينية بهذا البيان الذي ينم عن التعصب الصفق يتمثل رد فعل المجلس بالصمت المطبق.

حتى في الوقت الحالي، بينما تستمر أعمال العنف، وتُزهق الأرواح كل يوم، بدلاً من تخفيف حدة التوتر، يواصل الزعماء الفلسطينيون الكذب واستخدام الخطابات الملهبة للمشاعر. إنهم يؤجّجون النيران برسم صورة للإرهابيين بأنهم ضحايا

أبرياء. قبل يومين، في بث تلفزيوني موجه للشعب الفلسطيني، اتهم الرئيس عباس إسرائيل بقتل فتى فلسطيني برىء يبلغ من العمر ١٣ عاماً. وهناك حقيقتان لم يتشاطرهما الرئيس عباس مع جمهوره. أولاً، الطفل ليس ميتا، إنه بكامل وعيه وتجري معالجته في مستشفى إسرائيلي. وثانيا، إنه ليس بريئا. هذا فلسطيني عمره ١٣ سنة هاجم بوحشية صبيا إسرائيليا عمره ١٣ سنة بينما كان يركب دراجته الهوائية، وطعنه ما لا يقل عن ١٥ مرة. ليس بالضرورة لأحد أن يصدق كلماتي؛ فهناك شريط فيديو لهذا المشهد على وسائط التواصل الاجتماعي. فعندما يجري تحريض طفل صغير على استلال سكين بدلاً من تشجيعه على ممارسة لعبة كرة السلة أو قراءة كتاب، ثمة شيء فاحش هنا.

وكما كتب الدكتور اسحق كادمان، المدير التنفيذي للمجلس الوطني الإسرائيلي للطفل، من السهل استخدام الأطفال لتلبية احتياجات البالغين. وفي منتهى السهولة تحريض الأطفال، وجرهم إلى ألعاب الحرب. ومن المغري تحويل الأطفال إلى رموز. ومن السهل جدا ذلك، على الرغم من أنه خطأ كبير جدا، إن ذلك بسيط جدا وخطير جدا. ومن دواعي الأسى أن هذا ما تفعله بالضبط القيادة الفلسطينية. لا تحدث مثل هذه الأعمال الإرهابية في فراغ. بل إنها نتاج سياسة متعمدة للتحريض على ملء عقول الأطفال الفلسطينيين بالحقد والكراهية.

يتعرض الأطفال الفلسطينيون في سن مبكرة، للدعاية التي تشجع على الكراهية وتحرض على العنف. فالأطفال الصغار يشاهدون برامج تلفزيونية يقدمها مضيفون ودودون يشجعونهم على قتل كل اليهود وبعد ذلك يصبحون شهداء. يدرس أطفال المدارس في الضفة الغربية الكتب المدرسية الرسمية المعتمدة من السلطة الفلسطينية والتي تضفي الشرعية على العنف العشوائي ضد الإسرائيليين. يتابع المراهقون الفلسطينيون ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي من قبيل ''فيسبوك'' و ''تويتر'' والتي تحضهم على طعن اليهود، وهذا يحرض على ارتكاب أعمال عنف مثل قتل إيتان ونائيما هينكن طيب الله ذِكراهما.

الحالة سيئة حقا، ولكن هناك طريق مفضي إلى الأمام. فبالأمس أعرب رئيس الوزراء نتنياهو عن استعداده للاجتماع مع القيادة الفلسطينية ومع الرئيس عباس من أجل استتباب الهدوء في المنطقة. وقبل أسبوعين، هنا في الأمم المتحدة، وقف رئيس الوزراء نتنياهو، وأعلن أنه على استعداد لإجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، من دون أي شروط مسبقة. وإذا كان المجلس جادا في تعزيز السلام، يجب أن ينضم إلى دعوة رئيس الوزراء نتنياهو وأن يصر على حضور الرئيس عباس إلى طاولة المفاوضات. إن الاتفاقات التاريخية التي توصلت إليها إسرائيل مع مصر والأردن أثبتت أن المفاوضات المباشرة يمكن أن تؤدي إلى سلام حقيقي ودائم. إذ لا يمكن إيجاد واقع جديد لجميع شعوب المنطقة إلا من خلال مفاوضات من هذا القبيل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة قعوار (الأردن): سيدي الرئيس، في البداية، أتقدم بفائق الشكر لكم لتجاوبكم المقدر لعقد هذه الجلسة الخاصة. لقد طلب الأردن عقد هذه الجلسة العاجلة استجابة إلى الحاجة الملحّة للوقوف على التطورات في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في مدينة القدس المحتلة، نتيجة لاستمرار الممارسات التعسفية وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، واقتحامها للحرم الشريف ''المسجد الأقصى''، ومحاولاتها فرض واقع يؤدي إلى تغيير الوضع القائم في مدينة القدس الشرقية. هذه إضافة إلى الممارسات الاستفزازية للمتطرفين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في القدس والأماكن المقدسة

فيها والتي وصلت إلى مستوى تصعيدي غير مسبوق تخطت به السلطات الإسرائيلية كل الحدود. إن ما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من انتهاكات ممنهجة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل يحتم على هذا المجلس أن يتحمل مسؤولياته عن وقف هذه الاعتداءات واتخاذ الإجراءات المناسبة والفعّالة لحماية الشعب الفلسطيني، والعمل على وقف هذه الأعمال المدانة، ومنع تكرارها.

لقد طال أمد الاحتلال الإسرائيلي والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني الأسير الذي طالت معاناته لأكثر من سبعة عقود، وهو ما يزال يعاني من انتهاك لأبسط حقوقه في العيش في كرامة وأمن على أرضه وفي تقرير مصيره. يخرج علينا الاحتلال الإسرائيلي كل يوم بسلسلة جديدة من الإجراءات القسرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الذين فقدوا الأمل في أن ينقذهم الشعب والمجتمع الدولي من نير الاحتلال ويحميهم من الاعتداءات الإسرائيلية اليومية المتكررة التي لا تراعي مسنّاً أو طفلاً أو امرأة.

أن أمن إسرائيل ومواطنيها لا يتحقق بفرض قبضة حديدية على أبناء الشعب الفلسطيني والاستمرار في ضروب العقاب الجماعي والفردي، واستخدام القوة المسلحة وقتل الأبرياء والمستضعفين. وعليها أن تعي أن حياة الإنسان الفلسطيني ليست أرخص من حياة مواطنيها، وأن سفك الدم الفلسطيني لن يجلب الأمن والأمان لها ولشعبها.

إن استمرار دوامة العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شأنه أن يؤجج الوضع في الشرق الأوسط، وسيزيد من التطرف في المنطقة، وستكون له آثار سلبية على الأمن والسلم الدوليين. وعليه، يتعين على المجلس أن يعمل كل ما بوسعه لوقف الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء الخروقات الممنهجة لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وندعو مجلس الأمن هنا إلى النظر في الخيارات المناسبة لتوفير الحماية القانونية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبما يتناسب مع فداحة الأوضاع هناك، وبما يوفر الأرضية المناسبة التي يمكن على أساسها العمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل الذي ينهي الاحتلال.

إن المشاهد الدامية التي ترتكبها إسرائيل يومياً بحق الشعب الفلسطيني وانتهاك حرمة أماكن العبادة والاعتداء على الحرم الشريف ”المسجد الأقصى“ وأئمته وموظفيه ومنع المصلين من دخوله لا يمثلُ فقط اعتداءً على حق الفلسطينيين وحدهم، بل إنه اعتداءٌ على حق أكثر من مليار ونصف مسلم في العالم واستفزازٌ لمشاعرهم. ومن هنا، فإن الأردن يطالب بالوقف الفوري لهذه الاعتداءات المتواصلة والمتصاعدة التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، وبوقف تدنيس القوات الإسرائيلية لهذه المقدسات، والى احترام الوضع التاريخي القائم في المدينة المقدسة، ووقف الإجراءات الرامية إلى تقسيم الحرم الشريف ”المسجد الأقصى“ مكانياً وزمانياً.

ويرفض الأردن المساس بأي مكان من الأماكن التراثية والدينية، ونؤيد قرار الرئيس عباس بالتحقيق في حادثة حرق قبر يوسف، وندعو إلى ضبط النفس وعدم القيام بأي أعمال غير مسؤولة ومسيئة للأديان السماوية. وإذ يندد الأردن وبشدة بما تقوم به إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني ويحملها المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد، فإنه لن يتوانى عن القيام بدوره في دعم الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وإقامة دولة فلسطينية حرة مستقلة وقابلة للحياة على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. كما نشدد على أن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، وعلى رأسها الحرم الشريف، هي خط أحمر لا يمكن تجاوزه ولن نسمح بتدنيسه. وعليه، فإننا نجدد تأكيدنا رفض وإدانة الأردن للانتهاكات الاستفزازية التي ترتكبها إسرائيل في

الحرم الشريف، المسجد الأقصى، وتضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني والتزامنا المطلق بمواصلة الحق التاريخي والقانوني في حماية الحرم الشريف، المسجد الأقصى من منطلق الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، وحق الأردن الأصيل في رعايتها، كما نحتفظ بكافة الخيارات القانونية والدبلوماسية المتاحة للدفاع عن هذه الأماكن وحمايتها.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر الأردن على طلب عقد هذه الجلسة الطارئة. ونحن ممتنون للأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم وعلى جهوده والجهود المستمرة للأمم المتحدة في المنطقة.

إن الولايات المتحدة تتشاطر القلق العميق للجميع في المجلس اليوم جراء الحالة الراهنة، وتدين بأشد العبارات أعمال العنف الجارية في القدس والضفة الغربية وإسرائيل وقطاع غزة. لقد قمنا مرارا بإدانة أعمال العنف، وأوضحنا أنه لا يوجد أي مبرر لشن هجمات إرهابية. ونواصل التأكيد على أهمية منع الخطاب المؤجج للمشاعر وأي اتهامات أو إجراءات يمكن أن تغذي أعمال العنف.

ثمة آثارة إنسانية خطيرة ناجمة عن أعمال العنف، وهي في تصاعد. فمنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، واجه الإسرائيليون ٣٨ هجوما، ما أسفر عن مقتل سبعة إسرائيليين على الأقل وجرح أكثر من ٤٠، بعضهم جراحه خطيرة. وخلال الفترة نفسها، قتل ١٨ فلسطينيا وجرح المئات في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بالأعيرة الحية أو المطاطية التي أطلقتها قوات الأمن الإسرائيلية في سياق المظاهرات أو الاشتباكات. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، فقد قُتل ١٤ فلسطينيا آخر أثناء تنفيذ هجمات أو للاشتباه في تحضيرهم لتنفيذها.

وقد تفاقمت دوامة العنف وعدم الثقة جراء الصور ومقاطع الفيديو التي انتشرت كالنار في الهشيم عبر وسائط التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يزيد من حدة الاستقطاب في الخطاب ويعزز الشكوك وحتى الكراهية لدى كلا الجانبين. وهناك شعور متزايد بالإحباط في أوساط الإسرائيليين والفلسطينيين إزاء ما يبدو أنه تراجع في احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وليس ثمة أي مبرر إطلاقا لأعمال العنف المشينة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية على المدنيين الأبرياء. ونحن نفهم أنه ينبغي لكل حكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية شعبها. ونستمر في دعم حق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها. وكما هو الحال دائما، من الأهمية الكبيرة بمكان بذل كل جهد ممكن لحماية الأبرياء ونزع فتيل التوترات وتفادي الخسائر غير الضرورية في الحياة. كما نكرر قلقنا العميق إزاء تزايد عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية.

إننا نأسف لكل ضحية تسقط، سواء أكانت إسرائيلية أو فلسطينية، ونواصل التأكيد على أهمية إدانة كلا الطرفين لأعمال العنف وتجنب التصريحات الاستفزازية التي يمكن أن تزيد من تأجيج التوترات. وفي مواجهة هذا العنف، فإننا لا نزال ملتزمين بالنهوض بحل الدولتين. وفي الواقع، فإن الأحداث تؤكد الآن مدى الأهمية البالغة لإيجاد حل قائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل الولايات المتحدة حث جميع الاطراف، سرا وعلانية، على اتخاذ خطوات إيجابية لاستعادة الهدوء.

ونرحب بالتزام إسرائيل والأردن بالحفاظ على الوضع القائم في جبل الهيكل/الحرم الشريف، وندعم بقوة الجهود الرامية إلى ضمان استمرار الوضع القائم. وندرك الالتزام العلني لرئيس الوزراء نتنياهو بهذه النقطة. وقد تحدث وزير خارجية الولايات المتحدة كيري مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس

عباس والملك عبد الله الثاني بن الحسين في الأيام الأخيرة. وقال إنه سيتوجه إلى المنطقة في اللحظة المناسبة. وكما أوضح الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، في بيان صدر في ختام اجتماعهم الذي عقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر، فإنه

يساورنا القلق من أن

”الاتجاهات الميدانية الحالية، بما في ذلك استمرار أعمال العنف ضد الفلسطينيين والإسرائيليين واستمرار الأنشطة الاستيطانية وارتفاع معدل عمليات هدم المباني الفلسطينية، تعرض للخطر بشدة استمرار حل الدولتين“.

إن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. وقد شددت المجموعة الرباعية على أهمية إظهار كلا الجانبين التزاما حقيقيا بحل الدولتين من أجل إعادة بناء الثقة وتجنب دوامة التصعيد. وكما نؤكد نحن وشركاؤنا في بيان المجموعة الرباعية، فإننا نؤيد بشدة

”اتخاذ خطوات ملموسة وهامة من شأنها أن تساعد على استقرار الوضع وعكس الاتجاهات الحالية من خلال إحراز تقدم ملموس في اتجاه تجسيد حقيقة وجود دولتين على أرض الواقع واستعادة الأمل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إمكانية إحلال السلام عن طريق التفاوض“.

ومن المهم التأكيد على أنه يمكن اتخاذ تلك الخطوات دون التأثير على الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وفي الواقع، فإنها يمكن أن تعزز الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ولا نزال نعتقد أن أفضل وسيلة لضمان سلامة الجميع تتمثل في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي، مرة أخرى، يتمثل في حل قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولن يتحقق السلام والأمن الحقيقيان إلا من خلال التوصل إلى حل تفاوضي بين الجانبين. وتؤكد الحكايات المروعة المتعلقة بمدنيين أبرياء أصيبوا وقتلوا خلال الأسبوعين الماضيين من الجانبين لماذا يجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا لنزع فتيل الأزمة وإيجاد طريق للعودة نحو حل الدولتين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التصعيد المستمر للحالة في الأراضي الفلسطينية، خاصة في القدس الشرقية، هو مصدر قلق بالغ لموسكو. إنه يتسبب في زيادة معاناة الإسرائيليين والفلسطينيين المسالمين، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة بين الجانبين ويحد من إمكانية التوصل إلى حل سياسي. والاتحاد الروسي يرفض رفضا قاطعا أي مظهر من مظاهر الإرهاب، وندعو مرة أخرى الطرفين إلى وقف أعمال العنف الأعمال الاستفزازية، واتخاذ تدابير فورية لتهدئة الوضع. فأي فعل عنيف ضد مواطنين مسالمين أمر غير مقبول.

ومن المهم للغاية تطبيع الحالة حول الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، التي تعتبر مقدسة لدى اليهود والمسلمين والمسيحيين. وفي هذه المرحلة، يجب أن نتجنب أي خطوة من شأنها الإخلال بالوضع القائم، أو تقود إلى ارتكاب أعمال عنف ضد أي من الفلسطينيين أو الإسرائيليين. ولكن الحالة المستمرة منذ عقود لا يمكن أن تستمر لأجل غير مسمى. حيث يجب التعامل مع الأماكن المقدسة في القدس بطريقة مفيدة للطرفين. وذلك ليس ممكنا إلا من خلال إجراء مفاوضات حول جميع المسائل المتعلقة بالقدس والوضع الدائم للأراضي الفلسطينية.

ومن خلال دعوتنا لاتخاذ خطوات فورية للحد من التوتر، فإننا نشير أيضا إلى أننا بحاجة إلى النظر في الأسباب الجذرية لما يجري في الأراضي الفلسطينية، والتي ترجع إلى احتلال الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، في عام ١٩٦٧. والأسباب الجذرية للتصعيد الحالي ترجع إلى الحالة

الخطيرة المستمرة منذ عقود والمتمثلة في غياب الحل المناسب للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يمكننا غض الطرف عن هذه الحقيقة. إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، تقع عليها بموجب قواعد القانون الدولي المسؤولية الأساسية عن الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وريثما يتم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية استنادا إلى أساس مقبول دوليا للتوصل إلى تسوية سلمية، فإنه يجب على إسرائيل، بموجب الاتفاقيات الدولية، الامتثال للمبادئ الإنسانية في تعاملها مع سكان الأراضي المحتلة.

ويقلقنا الوضع في قطاع غزة أيضاً. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتسهيل وصول الإمدادات الضرورية إلى قطاع غزة. ولكن لا بد لنا من القول إن الخطوات الفردية المتخذة لتخفيف الحصار لم تحقق المطالب الرئيسية لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، أي رفع الحصار بالكامل واستعادة السلطات الفلسطينية المركزية للسيطرة على قطاع غزة.

ونحن مستعدون لمواصلة جهودنا، بما في ذلك من خلال الوسطاء الدوليين للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لوقف التصعيد في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. والبيان الوزاري للمجموعة الرباعية الصادر في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر (SG/2220) دعا لاتخاذ خطوات محددة لاستعادة الثقة المتبادلة واستقرار الوضع كيما يتجدد أمل الشعبين في حل الدولتين. وكانت جهود المجموعة الرباعية ستتلقى إسهاما هاما متمثلا في الزيارة التي كان يفترض أن تقوم بها لكل من إسرائيل وفلسطين في غضون بضعة أيام، ولكن تم تأجيل الزيارة بناء على طلب إسرائيل فيما يتصل بالأحداث الأخيرة. ونأمل أن تتم هذه الزيارة المقررة للمنطقة في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أيضاً أن يُنظر في تنظيم بعثة لمجلس الأمن إلى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما اقترحه الوفد الروسي قبل بضع سنوات.

وبالرغم من الوضع المضطرب في المنطقة عموماً وتنامي الإرهاب الإقليمي، تبقى المشكلة الفلسطينية – الإسرائيلية بؤرة الوضع في الشرق الأوسط وعدم التوصل إلى تسوية لها هو أحد العوامل الرئيسية وراء حالة عدم الاستقرار في المنطقة برمتها. وما زالت تلك الحقيقة تزعزع أركان المنطقة، مما يساعد المتطرفين في تجنيد أعضاء جدد في صفوفهم. واستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حل الدولتين، سيكون إسهاماً مهماً للغاية في تحقيق الاستقرار في المنطقة والأمن لشعوبها.

في تموز/يوليه ٢٠١٤، أرسل السيد عباس إلى الأمين العام مطالباً بوضع الدولة الفلسطينية في إطار نظام الأمم المتحدة للحماية. وسرعان ما تلقى مجلس الأمن رسالة من الأمين العام يبلغه فيها أن المسألة قيد النظر في الأمانة العامة. وكما نعلم، فقد أعدت الأمانة العامة دراستها في هذا الشأن. ونأمل أن يقوم الأمين العام بإبلاغ المجلس بنتائج تلك الدراسة رسمياً.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأردن على المبادرة بطلب عقد هذه الجلسة، كما أشكر السيد تايي – بروك زيريهون على إحاطته الإعلامية.

خلال الأشهر القليلة الماضية، حذرت فرنسا مراراً وتكراراً من مخاطر وقوع موجة جديدة من الاضطرابات في الشرق الأوسط. وهذا ما نشهده الآن. وفي مواجهة تكثيف بناء المستوطنات غير المشروعة، التي تنال من قابلية الدولة الفلسطينية للبقاء يوماً بعد يوم، وفي غياب عملية السلام، عملنا على استرعاء الانتباه إلى الحاجة الملحة لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع، وهو السبيل الوحيد لتجنب تكرار نفس دورات العنف بلا نهاية.

لقد انفجر الموقف الآن في الضفة الغربية، وفي القدس وغزة، بل وفي إسرائيل أيضاً، مثيراً المخاوف من احتمال اندلاع انتفاضة ثالثة. فكانت إدانتنا لكل الهجمات، ما يؤكد

مخاوفنا ويعزز موقفنا. وفرنسا تود أن تجدد نداءها لتعبئة أكبر من جانب المجتمع الدولي لاستعادة رؤية سياسية حقيقية. وينبغي ألا يلهينا العدد المتزايد من الأزمات في المنطقة عن الحاجة الملحة لاستئناف عملية السلام، فالعكس هو الصحيح.

وكما قال الوزير لوران فابيوس أمس في مجلس الشيوخ الفرنسي، يجب أن نعيد إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية تجعل من الممكن المضي قدماً بحق نحو سلام عادل ودائم. ولا يمكن أن نسمح بانهيار حل الدولتين يوماً بعد يوم. وتزداد صعوبة الموقف في ضوء احتمال هيمنة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) على القضية الفلسطينية ذات يوم، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة يمكن أن نتصورها.

ولذلك، لا بد لنا من العمل على عدد من الجبهات. أولاً، لنبدأ بما هو أكثر إلحاحاً، فمن مسؤولية مجلس الأمن أن يرد على التصعيد الحالي. وقد أعدت فرنسا مشروع بيان تود تقديمه إلى أعضاء المجلس بغية مناشدة جميع الأطراف التحلي بالهدوء وضبط النفس ولكن مع الحفاظ على الوضع الراهن في ساحة المسجد الأقصى.

بعد ذلك، علينا أن نعمل على تقديم رؤية سياسية محددة. وينبغي ألا يكون الهدف مجرد إدارة الأزمة بل توفير حل دائم إلى جانب ذلك. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء فريق دعم دولي سيكون أمراً بالغ الأهمية. وبعد تجمع أعضاء المجموعة الرباعية هنا في نيويورك، وتوسيع تشكيلها لأول مرة لتشمل أطرافاً عربية رئيسية إلى جانب الشركاء الأوروبيين والدوليين، كما اقترحت فرنسا، نعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز تلك الجهود لاستعادة الرؤية السياسية من أجل ممارسة الضغط على الأطراف بما من شأنه أن يفضي إلى استئناف مفاوضات السلام واختتامها بنجاح.

ومن شأن هذه الصيغة أن تجعل العمل على ثلاث جبهات ممكناً. أولاً، من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة بما لها من أثر في التخفيف من حدة التوتر على الفور. ثانياً، من خلال تقديم دعمنا الجماعي لمصالحة فلسطينية تحت سلطة الرئيس محمود عباس. ثالثا، من خلال وضع مجموعة من الضمانات والتدابير التعويضية التي سيحتاج إليها كل طرف من أجل توقيع اتفاق. وفرنسا تؤيد عقد اجتماع في المستقبل القريب للمجموعة الرباعية الموسعة حديثاً.

ولا يمكننا ببساطة أن نقف مكتوفي الأيدي. ولا بد من تعبئة كل الوسائل المتاحة لإيجاد حل دائم للنزاع. ولمجلس الأمن دوره المهم في دعم تلك الجهود. ينبغي أن نتحمل مسؤوليتنا. وكصديق للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، فإن فرنسا الآن أكثر عزماً من أي وقت مضى للقيام بدورها والعمل مع شركائها بلا كلل في خدمة السلام.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأردن على طلب عقد هذه الجلسة نيابة عن البلدان العربية، كما أشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

في الآونة الأخيرة، تصاعدت حدة النزاع بين فلسطين وإسرائيل، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. والصين تشعر ببالغ القلق جراء ذلك التطور. وتقلقنا الحملات العسكرية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية، والتي أدت إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بينهم نساء وأطفال. والاستخدام المفرط للقوة، الذي يسبب خسائر في صفوف المدنيين الأبرياء، أمر غير مقبول. والرد على العنف بالعنف لا يساعد على حل القضايا، بل سيؤدي فحسب إلى تآكل الثقة المتبادلة وتفاقم النزاع والمواجهة. والصين تحث كلاً من فلسطين وإسرائيل على الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي وممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ تدابير عملية لتجنب المزيد من تصعيد النزاع.

وترحب الصين بجهود الأمين العام بان كي – مون من أجل نزع فتيل التوتر بين فلسطين وإسرائيل. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي أن يتكون لدى المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، شعور أقوى بالإلحاح. يجب أن يتحمل مسؤوليته ويستجيب للمطالب المشروعة لفلسطين والدول العربية على نحو فعال، وأن يتخذ التدابير الضرورية لتعزيز جهود الأطراف المعنية لوقف الاشتباكات وتخفيف حدة التوترات بينها.

إن تحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل هو الاتجاه الصحيح الذي يتعين اتخاذه من أجل حل التراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وإن محادثات السلام هي الطريق الوحيد إلى الأمام. ونأمل أن تضطلع الحكومة الإسرائيلية بدور قيادي في اتخاذ الإجراءات بروح من حسن النية.

وينبغي الأخذ في الاعتبار بالشواغل الأمنية المشروعة للبلدان في المنطقة. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة للحث على تسريع استئناف المحادثات بين فلسطين وإسرائيل على أساس قاعدة عريضة عبر المشاركة المباشرة من قبل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وعلى نحو يمكّن من تسوية المسائل الجذرية في العلاقات الثنائية بين الطرفين.

وما فتئت الصين تدعم بشكل ثابت القضية العادلة للشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونحن ملتزمون، كما هو الحال دائما، بدعم محادثات السلام. ونحن سنواصل الاتصال والتنسيق مع الطرفين المعنيين، وبذل قصارى الجهود لتخفيف التوترات بين فلسطين وإسرائيل، والتشجيع على استئناف المحادثات بين الجانبين.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأردن على طلب عقد جلسة اليوم، ونشكر الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

تعرب نيوزيلندا عن شعورها بالقلق العميق إزاء أعمال العنف الأخيرة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، التي كانت آخر الأمثلة عليها محاولة حرق قبر النبي يوسف. وفي المدى القصير، فإن من الضروري وقف العنف من كلا الطرفين والامتناع عن الأعمال والخطب الاستفزازية، فضلا عن الحفاظ على الوضع القائم للأماكن المقدسة في مدينة القدس. ومن الأهمية بمكان وقف العنف والتخفيف من حدة التوترات.

وندرك حاجة جميع الدول إلى حماية مواطنيها. ومع ذلك، فإننا نتفق مع الأمين العام المساعد في القول بأنه ليس بوسع التدابير الأمنية المشددة أن تقدم حلا لهذه الأزمة المتفاقمة. وما لم يتصد الطرفان والمجتمع الدولي للأسباب الجذرية للعنف، فسنشهد تكرار هذه الأحداث المرة تلو الأخرى. وستزداد الأمور سوءا ما دام كل طرف يكيل اللوم والادعاءات على الطرف الآخر في حين يتجاهل أو يقلل من مسؤولياته عنها.

وترى نيوزيلندا أن هناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم نحو ضمان التوصل إلى حل ممكن للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ونحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد به ذلك الحل. وذلك هو السبيل الوحيد لإنهاء العنف. وكما قال رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلدي في نيويورك قبل أسبوعين (انظر A/70/PV.23) فإن هذه مسألة عاجلة وبالغة الأهمية ويجب أن يضطلع فيها مجلس الأمن بدور قيادي.

ونرى أن لمجلس الأمن دورا يؤديه في تهيئة الظروف الملائمة في الميدان والمؤدية إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين. ونرى أن للمجلس أيضا دورا يضطلع به: بأن يدعو الطرفين بشكل واضح وقاطع إلى الاستعداد للتفاوض، وأن يحدد لهما إطارا زمنيا للشروع في المفاوضات هذه.

ونتطلع إلى مناقشة أفكارنا هذه فضلا عن أفكار الآخرين في المناقشة المفتوحة المقرر عقدها في الأسبوع المقبل، والتي

نرى أنه ينبغي أن تركز على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وينبغي أن يستفيد أعضاء المجلس وغيرهم من هذه المناقشة بوصفها فرصة لتعزيز الحوار بشأن ما يتسطيع المجتمع الدولي عمله للتوفيق بين الطرفين. فقد استمر النزاع لفترة طويلة جدا وأسفر عن قتل عدد كبير من الأبرياء.

ونؤيد فكرة إصدار بيان من المجلس، على النحو الذي اقترحه ممثل فرنسا للتو. ونتطلع إلى المشاركة في صياغة نص البيان. ومع ذلك، فإن مجرد إصدار بيان لا يغني عن ضرورة عمل المجلس عبر اتخاذ قرار أو اتخاذ أي وسيلة أخرى مجدية للمضي قدما بعملية السلام. ولا تزال نيوزيلندا على اقتناع بأنه يجب أن يتصدى المجلس للمشكلة في سياقها الأعم، خاصة وأن الأحداث الأخيرة قد أكدت على الحاجة الملحة إلى ذلك.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة والهامة، وأشكر أيضاً الأمين العام المساعد زيريهون، على إحاطته الإعلامية.

تشعر ماليزيا بالقلق البالغ إزاء تصاعد الاستفزازات والعنف في الأماكن المقدسة في مدينة القدس القديمة. وندين بأشد العبارات جميع المحاولات الرامية إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف. وتأتي هذه المحاولات الخسيسة في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وندين بشدة جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف في الأماكن المقدسة من قبل جميع الأطراف، لأنها لا تسفر إلا عن تصاعد التوترات وتدهور الحالة الأمنية في الميدان. ونحث كلا الطرفين بشدة على ممارسة ضبط النفس والتقيد بمراعاة حرمة الأماكن المقدسة.

وليس ثمة غرابة في أن تؤدي هذه الحالة التي لم يبت فيها بعد إلى اندلاع أعمال العنف الحالي وما ينجم عنها من موت ودمار. وقد أُنذر المجلس مرة تلو الأخرى بأن فلسطين المحتلة ما تزال قنبلة موقوتة، وأنه قد فاض الكيل بالشعب الفلسطيني من جراء ازدراء إنسانيته ومعاناته من ممارسات الإذلال اليومي والقهر وسوء المعاملة تحت نير أطول احتلال في التاريخ الحديث. ومع ذلك، لم يحرك المجلس ساكنا المرة تلو الأخرى.

وفي الجمعية العامة، ما فتئت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تبلغان على نحو مستمر عما يتصل بمختلف الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال على مدى العقود، عاما بعد عام، دون اتخاذ أي تدابير فعالة للتصدي لهذا الظلم الفادح. وقد زاد ذلك من جرأة السلطة القائمة بالاحتلال ودفعها إلى التعنت في الإفلات من العقاب واتباع المزيد من السياسات القمعية.

ولا نرى في وسائط الإعلام الرئيسية سوى صورة مشوهة أحادية الجانب ومدعاة للسخرية تحاول تفسير الوضع الراهن: يسعى الإرهابيون الفلسطينيون إلى قتل وإصابة أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين المحبين للسلام. وفي المقابل، لا نشاهد أية تقارير عن أعمال القتل التعسفي واستهداف الأطفال والنساء بطريقة غير مشروعة من جانب القوات الإسرائيلية والمستوطنين. ولا نقرأ شيئا عن الإذلال اليومي والمعاملة السيئة التي يعانيها الفلسطينيون على أيدي القوة القائمة بالاحتلال. بل لا نسمع حتى عبارة ''الاحتلال'' أو ''تقرير المصير'' عبر أي من وسائط الإعلام الرئيسية كي يتوفر السياق الصحيح للأحداث. كما أننا لا نطبق معايير حقوق الإنسان ذاتها في فلسطين وإسرائيل، على النحو الذي ندعو إليه في أماكن أخرى على الصعيد العالمي.

وبالتالي، يبدو غريبا أن يجنح المضطهدون إلى قتال المحتل في سبيل نيل حقهم المشروع في الحرية وتقرير المصير، ما دامت جميع القنوات القانونية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وقنوات وسائط الإعلام قد سُدّت بانتظام وبصورة شاملة منذ فترة ما أطولها.

وفي كل مرة تندلع فيها دورة أخرى من أعمال العنف، تقع أعداد لا تحصى من الأشخاص الأبرياء، بمن في ذلك النساء والأطفال، قتلى أو جرحى بصورة مأساوية، أو يعانون من صدمات نفسية، في حين يتشاطر المجتمع الدولي وخصوصا مجلس الأمن، المسؤولية عن السماح باستمرار الحالة في إفلات من العقاب. فكفى مآس. وفي سياق تحمّل المسؤولية المنصوص عليها في الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، تطلب ماليزيا بشكل لا لبس فيه إلى الأمم المتحدة أن تتولى توفير الحماية الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن شأن هذه الحماية من قبل الأمم المتحدة أن تحول دون استمرار المذابح والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هناك. ومن شأنها أيضا أن تعود بالفائدة على إسرائيل بمراعاة شواغلها الأمنية.

ولا ريب أن من شأن الدعوة إلى توفير الحماية من قبل الأمم المتحدة، وفقا للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقيات جنيف، أن تكفل مساءلة كلا طرفي النزاع، فضلا عن إنفاذ أو رصد الامتثال للقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بهدف صون السلم والأمن في الأراضي المحتلة. وإن لمثل هذه الحماية العديد من السوابق في تاريخ الأمم المتحدة، بما في ذلك في كوسوفو وتيمور الشرقية ولبنان والبوسنة والهرسك، بل حتى في فلسطين نفسها. ويجب على المجلس ألا يؤجل المناقشات بشأن هذا الاقتراح. وتتطلع ماليزيا إلى العمل بشكل وثيق مع الأمين العام وأعضاء المجلس الآخرين في هذا الصدد.

وإذ نحيط علما بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للاتحاد الروسي بشأن إعادة تنشيط دور المجموعة الرباعية وصيغتها الموسعة، فإننا نشدد على أهمية تعاونها في إطار المجلس.

وإذ ندعو إلى توفير الحماية من قبل الأمم المتحدة بهدف التصدي للأزمة الحالية، يجب ألا نغفل ضرورة إيجاد حل نهائي شامل وطويل الأجل للنزاع. وبعد مضي سبعين عاما على فشل المجتمع الدولي في كفالة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، لم يبق له إذن أي مبرر مشروع لإدامة الاحتلال الإسرائيلي. ويبدو التباطؤ في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بحجة اقتراب موعد الانتخابات أو بسبب اجتماعات المجموعة الرباعية غير المجدية، أو استنادا إلى المبادرات الثنائية غير الحادبة، مجرد تبريرات واهية لإطالة أمد الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني حقه في العدالة والكرامة والحرية.

وفي غضون ذلك، تواصل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية توسّعها، مما يثير التساؤلات حول جدية التزام إسرائيل بالحل القائم على وجود دولتين. وفي النصف الأول من هذا العام وحده، زاد عدد منازل المستوطنين التي بُنيت في الضفة الغربية بنسبة ٥٤,٨ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى خلفية عقود من الإفلات من العقاب والسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية والانتقاص المنهجي من آدمية الفلسطينيين، فإننا نشهد زيادة غير مقبولة في الهجمات الإرهابية التي يشنها متطرفون من المستوطنين الإسرائيليين. ولا نستطيع أن ننكر أن الاحتلال المستمرّ والظالم لفلسطين هو بؤرة تجمّع قويّة على مستوى العالم تغذّي الراديكالية والتطرف بسبب إعاقة الوسائل القانونية والدبلوماسية السلمية للمقاومة.

وتؤكد ماليزيا ضرورة أن يعمل المجلس على وجه السرعة في ضوء الحالة المتدهورة على أرض الواقع، ويعالج

الأسباب الجذرية للنزاع ويضع في النهاية حدّاً لأطول احتلال في التاريخ الحديث. وإذا استمررنا في غض الطرف عن هذه المشكلة، فليس ثمة شك في أننا سندفع ثمناً أعلى بكثير في المستقبل، الأمر الذي لن يكون في صالح فلسطين وإسرائيل والعالم في الأجل الطويل.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأردن على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة وأشكر الرئاسة الإسبانية على عقدها لها بعد ذلك مباشرة. كما أود أن أشكر السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

تشعر تشاد بقلق عميق إزاء اندلاع العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، الذي أثاره توغّل جماعات المستوطنين المتطرفين في باحة المسجد الأقصى. والواقع أن هذا التوغّل أدى إلى سلسلة من الاحتجاجات الغاضبة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي لا نهاية له، وأعمال القمع العشوائية والإذلال المستمر للمدنيين الفلسطينيين.

وإننا ندين بشدة جميع أشكال العنف ضد المدنيين الأبرياء من أي جهة. ويجسّد العدد المتزايد باطراد من الإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر مدى انتشار العنف في الأراضي المحتلة، ولا سيما في مدينة القدس الشريف. إن أعمال القمع هذه غير مقبولة وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

ونظراً لهذه الحالة، يجب على المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته دون تردد باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف على وجه الاستعجال لإنهاء هذه الانتهاكات الجسيمة والتأكد من عدم تكرار استفزازات المستوطنين المتطرفين التي تفاقم الحالة، بما في ذلك التدنيس المتكرر للأماكن المقدسة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يقبل أياً من الأهوال التي يعاني منها الفلسطينيون كل يوم. ولا ينبغي أن تستفيد السلطة القائمة بالاحتلال من الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة التي تواصل ارتكابها تجاه المدنيين الأبرياء.

يؤكّد هذا التدهور الجديد في الحالة على الحاجة الملحة إلى إحياء العملية السياسية على أسس جديدة من أجل وضع حد للمفاوضات التي لا نهاية لها والتي وصلت إلى طريق مسدود في الوقت الراهن وجعل الحل القائم على وجود دولتين واقعاً ملموساً. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يكون أكثر انخراطاً في المسألة إذا كان سيتم إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام واحترام متبادل. إن معالم الحل القائم على وجود دولتين معروفة للجميع ولا ينبغي بأي حال من الأحوال التشكيك فيها تحت أي ظرف من الظروف.

وفي هذا السياق، ندعو كلا الطرفين إلى العمل بجد لتهدئة الحالة ووضع تدابير بناء الثقة موضع التنفيذ. ووفقاً لذلك، يجب على إسرائيل تجميد بناء المستوطنات ووقف الهجمات ضد المدنيين، وعمليات اقتحام المسجد الأقصى، وهدم المنازل والتشريد القسري للفلسطينيين.

وفي الختام، نؤكد من جديد اقتناعنا الراسخ بأن الحل القائم على وجود دولتين هو وحده الخيار الأكثر عدلاً والأكثر واقعية وأنه يمكن أن يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش في سلام وأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الطارئة، ونشكر الأردن على طلب عقدها. وأود أن أشكر أيضاً الأمين العام المساعد زيريهون، على إحاطته الإعلامية.

من الأهمية بمكان أن يستجيب مجلس الأمن بسرعة وفعالية إلى تصاعد حالات كتلك التي نشهدها في القدس وفي أماكن أخرى. إن الحكومة البريطانية يساورها بالغ القلق إزاء الهجمات الإرهابية والعنف الذي شهدناه حتى الآن في هذا الشهر، سواء كان ذلك في القدس أو الضفة الغربية أو غزة أو إسرائيل، وسواء ارتكبه الإسرائيليون أو الفلسطينيون. وتدين الحكومة البريطانية جميع أعمال الإرهاب وجميع أعمال العنف.

وكما قال الآخرون، يجلب هذا العنف أضراراً لا توصف على الناس في الجانبين على حدّ سواء. وقد قُتل حتى الآن في هذا الشهر ٧ إسرائيليين و ٣٢ فلسطينياً. وأصيب أكثر من ٤٠٠ ٤ شخص، وفقاً لما ذكرته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ويجب أن تدعونا هذه الأرقام إلى القلق الشديد. ولا بدّ من إعطاء الأولوية الفورية للإسراع في وضع حد للعنف ووقف التصعيد في التوتر. ويسرني أن أعضاء المجلس قد بعثوا برسالة واضحة لا لبس فيها هذا اليوم.

إن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني يستحقان العيش في سلام وأمن دون الخوف من التعرض للاعتداء. ومن يخرق القانون على كلا الجانبين ينبغي أن يخضع للملاحقة القضائية. يجب حماية المدنيين الأبرياء. ودعونا جميعاً ندعُ القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى أن تتخذا خطوات فورية لتخفيف التوتر وتجنب أي عمل يمكن أن يهدد بتفاقم الوضع.

لقد بدأ العنف الحالي في أعقاب تصاعد التوتر الشديد الذي شهدناه في الشهر الماضي حول الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل. وهذه تذكرة قاتمة بالتوازن الدقيق في القدس، والحاجة إلى احترام الحساسيات التي تكتنف الأماكن المقدسة. ومن الحيوي الحفاظ على الوضع القائم منذ أمد بعيد فيما يتعلق بالوصول إلى الحرم القدسي الشريف – جبل الهيكل – وغيره من المواقع التاريخية. ولا تزال الحكومة البريطانية على اتصال وثيق مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية والأردنية بشأن هذه النقطة، ونقدر الدور الهام الذي يضطلع به الأردن بوصفه القيّم على الأماكن المقدسة في القدس. وقد شددنا على أن القيود الأمنية يجب أن تُرفع فوراً. وسوف نواصل هذه الدعوات، ونأمل أن ينضم إلينا الأعضاء الآخرون في المجلس.

وإذا أردنا إيجاد حل طويل الأجل لهذه الأزمة، سيحتاج الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني إلى أن يؤمنا، إيماناً حقيقياً، بأن هناك بديلاً عن النزاع. تشير دوامة العنف الحالية إلى يأس أعمق بكثير إزاء انعدام آفاق نهاية سياسية للنزاع، نهاية تشهد دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. والعنف يبعدنا أكثر عن ذلك الهدف. ويجب أن يوضح الزعماء السياسيون من جميع الأطراف – والمجلس – أن الحل القائم على وجود دولتين ليس مستصوباً بل أساسياً. وهناك حاجة ملحة إلى تحسينات عملية على أرض الواقع إذا أردنا الحفاظ على جدوى الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق السلام والرخاء والأمن للجميع.

وكما الحال دائما، تقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل بشكل وثيق مع المجلس وشركائنا الدوليين الآخرين لمعالجة الأزمة الحالية، من خلال الدبلوماسية الخاصة، والبيانات، والقرارات، وأي سبيل آخر يمكنه أن يساعد على تحقيق حل دائم مفيد. ولقد طال انتظار هذا الحل. ويصادف الأسبوع المقبل الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وخلال ٦٨ عاما من الأعوام السبعين الماضية، ما فتئت الأمم المتحدة تبحث عن جواب للوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب أن نواصل السعي للتوصل إلى الحل القائم على دولتين. فالبديل هو حالة العنف واليأس التي نتصدى لها اليوم.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الاعلامية، والمملكة الاردنية على طلب عقد هذه الجلسة.

إننا ندين بشدة سلسلة الهجمات والاشتباكات التي وقعت في القدس الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة، وأدت إلى قتل وجرح إسرائيليين وفلسطينيين على حد سواء. وأعمال العنف المتطرف هذه تشهد على جوّ استقطابي يجب العمل على خفض مستوى التوتر فيه. وتوجّه شيلي نداء عاجلا إلى السلطات الإسرائيلية والفلسطينية مفاده أن تتصرف بسبل تفضي إلى تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، نرى أن المهم الإصرار على أهمية احترام الاتفاقات والممارسات المتبعة بشأن استخدام جبل الهيكل والوصول إليه. واستمرار السياسات التوسعية الاستيطانية تساعد على تقويض كل جهد ممكن للتوصل إلى التقارب والحوار. وإننا قلقون أيضا إزاء ما تتخذه السلطات من إجراءات تنتهك المعايير الدنيا للحق في المعاملة العادلة والكريمة.

ونحن لا نزال نعتقد أن الحل القائم على دولتين هو البديل الذي لديه أكبر القدرات لتمكين الشعبين في كلا البلدين من العيش بسلام. ونكرر اقتناعنا بأنه من المستحيل مواصلة العملية التفاوضية التي ترفض تطلّع فلسطين إلى ممارسة حقها في تقرير المصير، وتحرم إسرائيل من الضمانات الضرورية لشعبها. وإذا أريد للسلام أن يتحقق، فإن إعادة فتح باب الحوار تشكل تحديا يجب مواجهته. ويجب على المجلس أن يساهم في ذلك، ويتعين عليه أن يتحمل المسؤولية عن المساعدة على تهيئة الظروف التي يمكنها أن تعزز الثقة بين الأطراف.

ونحن نعتقد أن من الأهمية بمكان كفالة أن يبعث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إشارة دعم للمبادرات التي يمكنها أن تمهد السبيل أمام عملية السلام، استنادا إلى معايير معينة وجدول زمني محدد. وفي هذا الصدد، سوف ندعم المقترحات التي تهدف إلى بلوغ أساس لتوافق الآراء الذي يمكنه أن ينهض بعملية السلام.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن موضوع فلسطين. ونحن ممتنون أيضا للإحاطة الاعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون.

لا تزال جمهورية فنزويلا البوليفارية قلقة جدا إزاء حالة العنف في فلسطين، وهي تدينها بشدة. ومع ذلك، نريد أن نشير إلى أن الدورة الجديدة من العنف التي تؤثر على الأراضي المحتلة ليست نتيجة الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين أو الهجمات الاسرائيلية على الفلسطينيين؛ إنها نتيجة الاحتلال غير المشروع الطويل الأمد الذي دام قرابة ٧٠ عاما، حُرم خلالها الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان ومن حقه في تقرير المصير.

والمؤسف أن الأمم المتحدة ما فتئت تنظر في قضية فلسطين منذ تأسيسها تقريبا، دون التوصل إلى حل سياسي على الاطلاق لهذا الصراع الدموي. وينبغي لهذه الحقيقة أن تلقي بثقلها على ضمير الجميع، لا سيما تلك الكيانات التي تملك سلطة صنع القرار في مجلس الأمن وتقطع الطريق أمام التوصل إلى حل سياسي، مما أسفر عن وقوع آلاف الضحايا، بمن فيهم اللاجئون في البلدان المجاورة الذين يُحرمون من حق العودة.

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل انتهاج سياستها المتمثلة في حرمان الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة. وطالما يُحرم من حقوقه، سوف نشهد باستمرار دورات العنف المتكررة التي لا تؤدي إلاّ إلى المزيد من الضحايا في صفوف السكان المدنيين، وزيادة المرارة والألم والإحباط لدى الشبان الفلسطينيين، وهي أحد العناصر الرئيسية التي تغذي الجماعات المتطرفة التي تعصف حاليا في العديد من بلدان المنطقة.

استراتيجية إسرائيل واضحة. فهي تريد أن تستفز الفلسطينيين بحيث تدفعهم إلى إطلاق دورات من العنف التي

تتصدى لها إسرائيل بطريقة وحشية وغير متناسبة لمواصلة اضطهاد الشعب الفلسطيني، من خلال عمليتها للتسوية التي لا نهاية لها. لهذا السبب، نحن ندين الاعتداءات الإسرائيلية التي حدثت خلال الأسبوع الماضي، وخلّفت على نحو مأساوي ٣٤ قتيلا، معظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ٢٢ سنة، وأكثر من ١ ٤٠٠ جريح. وندين أيضا هدم المنازل الذي قامت به إسرائيل في الأرض المحتلة من الضفة الغربية مؤخرا، تاركة مئات الأسر بلا مأوى، معظمها من الأطفال الذين هم لاجئون الآن. وهذه الأعمال هي جزء من عملية استعمار وطرد متعمدة من جانب إسرائيل، وهي ممارسة غير قانونية لم يضع أحد حدا لها حتى الآن.

ونحن نكرر استنكار الهلال الأحمر الفلسطيني الذي أفاد بأن القوات الإسرائيلية تعمدت الهجوم على سيارات الإسعاف والموظفين الطبيين والممرضين أكثر من ٥٣ مرة، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. فقد دمرت هذه الهجمات أيضا ٢٠ سيارة إسعاف، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والغضب لا ينتهي عند هذا الحد، حيث يذكر التقرير ذاته أن أكثر من ٢٤ سيارة إسعاف تحمل مصابين قد تم اعتراضها وهي في طريقها إلى المستشفيات، الأمر الذي يكشف السياسة المتعمدة للحكومة الإسرائيلية التي تهدف إلى تفاقم المعاناة التي سببتها خلال العقود السبعة الماضية بفعل الاحتلال غير المشروع.

ونحن ندين الاعتداءات على الأماكن المقدسة من جانب المستوطنين وقوات الدفاع الإسرائيلية، مثل الاعتداءات على السكان الفلسطينيين الذين حضروا إلى المسجد الأقصى في القدس. فهذه الأعمال المتكررة تشكل انتهاكا للاتفاق بين إسرائيل والملك الهاشمي في الأردن بصفته خادم الأماكن المقدسة في القدس الشرقية.

والأزمة الإنسانية في قطاع غزة هي أيضا جزء من هذا السيناريو القاتم. فالحصار الوحشي الذي يتعرض له السكان هناك يقلص قدرتهم على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والافتقار إلى الفرص، والفراغ الناشئ عن سياسات إسرائيل المتصلبة ينبغي أن يكونا مدعاة لقلق المجلس والمجتمع الدولي. إن هدف إسرائيل واضح – فهي تريد أن تفرّق بين الفلسطينيين وتجعل من وجود دولة فلسطينية أمرا مستحيلا. ولا يزال العالم في حالة صدمة من جراء الآثار المدمرة لعملية الجرف الصامد، إذ أدّت الهجمات العشوائية التي شُنت على المدنيين إلى قتل أكثر من ٥٠٠ طفل وجرح الآلاف من الناس بعضهم لا يزالون في المستشفيات، والعديد منهم بلا مستقبل وبلا أمل حيال استئناف حياتهم في القريب العاجل وبناء حياة واعدة. وما زالت المنظمات الإنسانية تفيد عن أطفال مصابين بصدمات نفسية شديدة رغم ما يتلقونه من اهتمام ورعاية في المراكز الصحية. والحملة الإسرائيلية الوحشية المتمثلة في اغتيال الأطفال الفلسطينيين واضطهادهم وحبسهم – أنا أتكلم عن الأطفال، وليس مجرد الرجال والنساء – تبعث على الأسى وغير مقبولة، وهي فعل من الأفعال الوحشية ضد الأبرياء وتشكل إرهاب دولة، وجريمة من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي يجب على مرتكبيها أن يخضعوا للمساءلة أمام محكمة دولية.

من المفارقات أن نلاحظ أنه بينما تستخدم المجموعة الرباعية المساعي الحميدة لإحياء محادثات السلام، تطلق الحكومة الإسرائيلية موجة جديدة من القمع والعنف على نطاق واسع بما يعوق آفاق إحلال سلام عادل ودائم. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء دون تأخير لمطالبة إسرائيل بوضع حد لهذه الدوامة الجديدة من العنف، وأن يوفر حماية دولية للسكان الفلسطينيين، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة والقرار ٩٠٤ (١٩٩٤). ونحن ندعم مناشدة الفلسطينيين توفير

الحماية لمواطنيهم من العنف والهجمات المتواصلة والمنهجية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. إن مشاعر اليأس التي تتملك الشباب الفلسطينيين في ظل غياب أي حل سياسي لهذا الاحتلال غير القانوني تثبت بشكل قاطع الحاجة إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع عن طريق التفاوض. وتشكل الإجراءات المتكررة التي تقوم بها إسرائيل جزءا من استراتيجية متعمدة لحرمان الفلسطينيين من الحق في إقامة دولة مستقلة، نظراً لأن العنف وحده هو الذي يبرر سياساتها التوسعية وهدفها المتمثل في فرض هيمنتها.

وتؤكد فنزويلا مجددا دعمها الكامل لحقِّ تقرير المصير لمواطني دولة فلسطين وحقهم في العيش ضمن حدود معترَف بها دولياً، عملاً بميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. إن رفع العلم الفلسطيني بمناسبة الدورة السبعين للجمعية العامة دليل على التزام الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة بدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وفي الختام، نود أن نقول إننا نؤيد جميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حل دائم لهذا النزاع. ومن الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الأمن على وجه السرعة وعلى نحو عاجل لإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات، مع مراعاة أن عدم حل هذه المشكلة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته وأن يركز على حل هذه المسألة الخطيرة للغاية التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نتصرف بنزاهة إذا كنا، في مجلس الأمن، نريد حقا التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وإذا كان الأمر كذلك، فإن بوسع المجلس التوصية بقبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية لأن فلسطين لا يمكن أن تقوم لها قائمة كدولة كاملة العضوية إلا على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

وبالمثل، يمكن لمجلس الأمن أن يعتمد بيانا رئاسيا يدين العنف الإسرائيلي ويدعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف العنف وتدنيس الأماكن المقدسة وأن يتخذ قرارا يدعو إلى إحلال السلام الدائم. ونحن مقتنعون بأن المجلس يمكنه بل وينبغي له اتخاذ قرار عاجل ومحدد لمساعدة فلسطين وشعبها. ويجب على المجلس المساعدة في كسر حالة الجمود. وسيكون قيام المجلس، بذلك بمثابة خطوة شجاعة إلى الأمام، خطوة في اتجاه إجراء مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الطارئة. وأود أن أشكر أيضاً الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية المستنيرة.

تدرك جميع الشعوب والدول ذات النوايا الحسنة أن التصاعد الحالي في العنف والقتل في القدس أصبح تهديدا قويا للسلام والأمن الدوليين. فقد امتدت الاشتباكات التي بدأت في محيط الأماكن المقدسة إلى الأحياء السكنية وإلى الضفة الغربية مع ما ترتب على ذلك من ارتفاع في عدد الوفيات. وتلك المجزرة تزيد من تعقيد حالة صعبة أصلاً. إننا ندين أعمال القتل بشكل لا لبس فيه وندعو الجانبين إلى الهدوء. ويجب على الطرفين ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال وأقوال استفزازية والحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

ويشير ذلك في الوقت الحالي إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للعنف على نحو عاجل وشامل في إطار حل سياسي عن طريق التفاوض. ويجب بذل جهود حقيقية لاستئناف عملية السلام. ويجب أن يعمل الجانبان على تهيئة الظروف التي من شأنها تيسير تلك العملية. وفي ذلك السياق، نود أن نحث السلطات الإسرائيلية على وضع حد فوري لبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا الأمر ليس مجرد عمل

غير قانوني بموجب القانون الدولي. بل إنه يشكل عائقا رئيسيا أمام البحث عن سلام دائم. وإننا ندعو قادة المنطقة والدول الأخرى ذات التأثير على الطرفين إلى تشجيعهما على استئناف المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية والاتفاقات ذات الصلة المبرمة بينهما.

في هذا النزاع، لا مفر من الحل القائم على وجود دولتين، بل إنه ضرورة حتمية. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا لحل الدولتين، والذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأردن على طلب عقد هذه الجلسة، والأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في إسرائيل وفلسطين. وفي المناقشة المفتوحة التي ستعقد هنا في الأسبوع المقبل، سنتناول بإسهاب المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. لكننا اليوم نود أن نسلط الضوء على قلقنا الشديد إزاء تصاعد الحالة والخسائر في أرواح المدنيين في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أعمال المتطرفين في المواقع الدينية في القدس.

ونعتقد أن الحالة الراهنة تعزى إلى يأس الشعب الفلسطيني وقنوطه من الظلم التاريخي الواقع عليه، وكذلك إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية وأعمال المستوطنين القاسية وغير المقبولة وتقاعس المجتمع الدولي عن تقديم أي إسهام جدي في التوصل إلى حل سلمي للنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني.

إن العنف الراهن أمر مُستهجن. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على تجنب هذه الأعمال التي لا تخدم سوى أهداف العناصر المتطرفة من كلا الجانبين. وقد أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في مؤتمر صحفي أمس عن استعداده للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة. ويحدونا الأمل في أن تعقد تلك المفاوضات وأن تكون على أساس عادل ومقبول للقيادة الفلسطينية.

والتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط تثير القلق الشديد، وإذا زاد تصاعد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر من ذلك، فيمكن أن تكون آثاره مدمرة للمنطقة قاطبة. ونناشد الجانبين بقوة التبرؤ من العناصر المتطرفة في صفوفهما وتعزيز الحوار السياسي. وفي هذا الوقت، من المهم بصفة خاصة أن تزيد القيادات الدينية والمجتمعية تفاعلها بهدف تعزيز السلام والمصالحة. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في تحديد مسار لإحياء عملية السلام، وعليه السعي جاهدا إلى اتخاذ قرار يحدد معايير المفاوضات وإطارا للتوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي. ويتحتم علينا تنشيط عملية السلام من أجل إنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل عادل ودائم على أساس حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وهو مسعى يبدو للأسف وبصورة متزايدة مجرد مسألة خطابية، وذلك في ظل الحقائق على أرض الواقع وتوسيع نطاق المستوطنات.

أخيرا، نحن على استعداد للنظر في مشروع البيان الذي ستقدمه فرنسا إلى المجلس، أملين أن يكون له بعض الأثر على الحالة على أرض الواقع.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن أحدث تصعيد خطير للحالة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع بيّن لنا مرة أخرى أهمية عملية السلام في الشرق الأوسط. تشعر ليتوانيا ببالغ القلق إزاء استمرار موجة العنف والقتل في القدس الشرقية والضفة الغربية. وندين بشدة أعمال العنف التي ارتكبتها جميع الأطراف، ونعرب عن خالص تعازينا إلى كل الذين فقدوا أحباءهم في دوامة العنف المميتة هذه.

إن احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أمر على جانب كبير

من الأهمية. ومن الجوهري الامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية والحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة، بمن فيها الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل. تقع على عاتق السلطات الإسرائيلية والفلسطينية مسؤولية الامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر، ومنع انتشار الكراهية، وعليها أن تتخذ فورا جميع التدابير اللازمة لإنهاء العنف واستئناف المصالحة بين الطائفتين.

ونحث كلا الطرفين على الالتزام بمسار المفاوضات، والعمل من دون إبطاء على التماس حوافز جديدة لإعادة تنشيط عملية السلام. فالتحريض والانتقام لن يجلبا سوى المزيد من الانتقام، ويؤديا إلى الألم بدلا من الحلول المجدية. وعلى المجتمع الدولي أن يظل حازما في الإصرار على التزام الطرفين بالسلم والحوار. ولا بد من القيام بأعمال محددة الآن. نحض الطرفين، لا سيما رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس على بذل كل ما في وسعهما لوضع حد للعنف واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين.

خلال اجتماع مطول للمجموعة الرباعية انعقد قبل أسبوعين، دعا وزير خارجية بلدي المجتمع الدولي إلى مساعدة الطرفين في التغلب على انعدام الثقة. وينبغي عليهما أن يتعلما خطوة فخطوة كيفية السير جنبا إلى جنبا. ومن المهم للأطراف أن تتقبل بأن نهج ”كل شيء أو لا شيء“ ليس هو الحل، ولا يحقق السلام والأمن. لا يزال دور الوساطة الذي تضطلع به الولايات المتحدة بالغ الأهمية. وبوسع المجموعة الرباعية أن تساهم مساهمة فعالة في هذه العملية وينبغي لها أن تفعل ذلك. لا تزال ليتوانيا ملتزمة التزاما شديدا بحل تفاوضي قائم على وجود دولتين، حل يتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة جغرافيا وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن مع الاعتراف المتبادل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أولا أن أشكر وفد الأردن الذي طلب عقد هذه الجلسة على جناح السرعة. وأود أن أشكر أيضاً الأمين العام المساعد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أود في البداية أن أعرب عن قلق إسبانيا العميق إزاء الحالة الخطيرة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ونأسف أسفا عميقا للخسائر في الأرواح البشرية، وندين بشدة العنف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. وفي مواجهة تصاعد دوامة العنف هذه، لا يمكننا أن نقصر أنفسنا على النظر في المسببات المباشرة لذلك؛ وينبغي لنا أن ننظر في الأسباب الكامنة وراءها، ومن دون شك، أن ذلك يشمل الفراغ السياسي. من الأولويات الملحة الإبقاء على الوضع الراهن في ساحة المسجد الأقصى، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة المحافظة عليه وإنفاذ الامتثال للاتفاقات التي أنشأت الوضع الراهن. ولا يمكننا أن نسمح للمتطرفين بالقيام بدور طليعي. إن القدس مدينة مقدسة للمسلمين واليهود والمسيحيين، ولا ينبغي أن تستغلها العناصر المتطرفة لغايات القتال.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه ذلك النداء بالإجماع وبوضوح. وتقدر اسبانيا تقديرا كبيرا الدور الذي تقوم به حاليا الأردن في هذا الصدد، ونثق بأن الحوار البناء مع إسرائيل سيسهم في استعادة الاستقرار في إطار الترتيب الإداري المتفق عليه منذ عقود. ويجب أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، ومن الأهمية بمكان الحفاظ على روح التسامح التي تمكِّن من التعايش هناك.

كيف يمكن للمجتمع الدولي ومجلس الأمن الإسهام بفعالية في إنهاء العنف وتفادي توسيع نطاق التصعيد؟ لا يمكن فعل أي شيء بدون الالتزام الواجب من جانب الطرفين المعنيين. لذلك فإن دور القادة السياسيين وقادة المجتمع جوهري في

استعادة التهدئة واحتواء العداء. من هنا، نأمل في أن نرى قدرا أكبر من الاعتدال من جانب القادة السياسيين في إسرائيل والسلطة الفلسطينية لمنع المزيد من تفاقم الحالة. ولا بد من الإبقاء على التعاون في المسائل الأمنية.

يجب علينا، إلى جانب النداء من أجل الاعتدال، أن نتجنب أعمال التحريض والاستخدام المفرط للقوة في الرد بحيث لا يؤدي قمع العنف إلى تفاقم الحالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى أيضا إلى حماية الأرواح وتعزيز الأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد لنا من النظر في الصيغ أو الأهداف التي يمكن أن تخدم الغرض، ومن الواضح، أن ذلك يتحقق بتقديم الدعم للطرفين ومساعدتهما على الوفاء بمسؤولياتهما. ومن المستصوب لمجلس الأمن أن يتسلم التقرير القانوني الذي يعكف على صياغته حاليا مكتب الشؤون القانونية لتوضيح الخيارات المتاحة من أجل توفير الحماية الكافية للفلسطينيين.

ومع ذلك، فما من مناشدة من أجل التهدئة، ولا استراتيجية اعتدال، ولا من محاولة للحفاظ على الوضع الراهن ستوقف التصعيد الحالي أو المستقبلي للعنف في المنطقة ما لم تكن الأطراف السياسية ملتزمة بالغاية السياسية. ذلك التوجه الذي يجعل دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي جوهريا. إن الحالة حرجة. وما كان لنا أن نجتمع هنا اليوم لو لم تكن الحالة تستدعي ذلك. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقصر نفسه على مجرد الاستماع إلى الردود وإصدار المزيد من النداءات للتحلي بضبط النفس ونبذ العنف.

لقد حان الوقت لكي تطرح على الطاولة مرة أخرى القضايا الرئيسية التي ما برحت معلقة منذ اتفاقات أوسلو، وحان الوقت للمجلس لكي ينهض بإعادة إطلاق عملية سلام حقيقية في الشرق الأوسط. ندرك جميعا أن وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا سيترأس في الأسبوع المقبل مناقشة مفتوحة للمجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وما فتئت إسبانيا تعتقد أن هذه المسألة يجب أن تُناقش على أعلى مستوى ممكن، ولذلك تشجع على المشاركة في المناقشة على المستوى الوزاري. ونفعل ذلك مرة أخرى اليوم. إن الأحداث الخطيرة في الأسابيع القليلة الماضية تبرر تماما الحاجة إلى هذه المناقشة.

ترى إسبانيا بأنه يجب على المجموعة الرباعية أن تظل نشطة. ونرى، بالتعاون مع فرنسا وماليزيا، أن عقد جلسة أخرى في شكل أوسع سيوفر عناصر قيمة للمناقشة التي ستُجرى في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وربما يسبق عقد الاجتماع الموسع للمجموعة الرباعية اجتماعٌ للمجموعة الرباعية العادية، كما طلب الاتحاد الروسي. وعلينا أن ننظر في تهيئة الأجواء السياسية التي ستمكننا من إحراز تقدم كبير نحو حل الدولتين الذي يبدو أنه يزداد ضعفا وهشاشة. فبدون إمكانية تحقيق السلام؛ وبدون إمكانية الانتقال نحو قيام دولتين ذواتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام؛ وبدون إيجاد طريق يفضي إلى إنهاء الاحتلال وإلى التطبيع الإقليمي، سيكون من الصعب وقف أعمال العنف وإقامة التعايش السلمي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلِّمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.